الأستاذ: د. نسيم بوغرزة

قسم: اللغة العربية.

كلية: الآداب والحضارة الإسلامية.

جامعة: الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة.

رقم الهاتف: 0671159063

البريد الالكتروني: bough2010@gmail.com

البريد المهني: nassim.bougherza@univ-emir.dz

الملتقى الوطني: معالم النظرية اللغوية العربية بين التراث والحداثة.
الجهة المنظمة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة
التاريخ: 03 جوان 2025
محور المشاركة: المحور الرابع: جهود اللغويين القدماء في بناء نظرية لغوية علمية (نماذج تطبيقية).

عنوان المداخلة: أصالة التحليل العاملي للتراكيب الإسنادية في الجملة العربية.

Originality Factor analysis of attributive structures in Arabic sentences.

ملخص: يعرض هذا البحث تأصيل التحليل النحو العربي وتميزه عن غيره من الأنحاء، بالوقوف عند المعيار الثابت في توزيع العناصر اللغوية داخل المواضع، ليتضح به القياس الدقيق الشامل لكل أنواع التراكيب الإسنادية، بغض النظر عن الرتبة النحوية للعناصر اللغوية. فيبدأ بمدخل اصطلاحي، ثم عرض عناصر الجملة ضمن العمل

النحوي، ومواضعها في التركيب الإسنادي، وأنواع العناصر المحمولة عليها إما بالإطالة، أو سعة الكلام.

الكلمات المفتاحية: العامل، الموضع، التركيب، الإسناد.

Summary:

This paper presents the originality of the Arabic grammatical analysis and its distinction from other disciplines, by standing on the fixed criterion in the distribution of linguistic elements within positions, so that it is clear that the accurate measurement includes all types of attributive structures, regardless of the grammatical rank of the linguistic elements, and the types of elements that are carried on them either by lengthening them or by the breadth of speech. He begins with a terminological introduction, then presents the elements of the sentence within the grammatical work, their positions in the attributive structure, and the types of elements that are carried on them either by Recursivity or expanding the discourse.

Keywords : Factor, Position, Structure, Attribution.

مقدمة:

يعد بناء نظرية لغوية أصيلة عملا من الصعوبة بمكان، لا يتخلف عنه أي شرط من الأصالة والشمولية وعدم التناقض وقابلية التطبيق؛ أما الأصالة فمفهومها الأسبقية، وعدم الاحتذاء على مثال سابق، وأن تكون الأسبق في بابها، ولو تأخرت زمنيا، فينتفي عنها التقليد والتبعية، وأما الشمولية فهي دخول جميع أفرادها فيها بما لا يكون خلافا للأصل، مع مراعاة إمكانية الخروج عنها في فروع تدخل في القلة والشذوذ، إما استثناءً، وإما بناءً. وينطبق عدم التناقض على

التوافق النظري، والإجراء التطبيقي، بأن لا يكون في أحدهما ما يمنع صدقه على عناصر بابه، ويجري الآخر على الأول مجرى التبعية أو التسلسل ضمن نظام واحد. في حين أن قابلية التطبيق هي المحك الذي يحول دون صدق أطلاق مصطلح "النظرية"، وهذا مختص بكل العلوم التي لها شق إجرائي يبنى على المعطيات النظرية.

وسيسير البحث –إن شاء الله– على بحث أربعة اصطلاحات تركيبية بمجراها المفهومي يأتي عضها فيما يأتي.

1. **التركيب:**

يتباين مفهوم التركيب بين مستويات معالجته، فيصدق في المستوى الإفرادي على كل كلمتين استقلتا دلالة ينتج بمجموعهما دلالة ثالثة، والأدق أن يقال فيه التركيب الإفرادي، ويدخل فيه التركيب العددي والتركيب المزجي والتركيب الإضافي، في حين يقابل التركيب في مستوى أعلى يحمل دلالة لإفادة ل دالة وضع وإخبار، وهو ما يطلق عليه مصطلح الإفادة، أو ما يحسن السكوت عليه، ويقابله مصطلح (syntaxe)، وتقوم هذه الفائدة على مفهوم الإسناد.

2. **الإسناد:**

هو نسبة حكم إلى كلمة تحصل به فائدة، وعليه فالإسناد مشترك بين حكم ومحكوم عليه، ولا يكون هذا الأخير إلا اسما؛ لأنه من خواصه التي تحده في المستوى الإفرادي (علامات الاسم)، وتبقى ثابتة في المستوى التركيبي، فكلتا الجملتين: زيد قائم، وقام زيد، يبقى

المحكوم عليه بالقيام هو زيد (الاسم)، في حين أن المسند يختلف فيهما ففي الأولى هو اسم (قائم)، وفي الثانية فعل (قام).

الموضع:

هو المحل أو الإطار الذي يشغله العنصر في عملية البناء داخل اللفظة أو التركيب. سواء كان ظاهرا أو مقدرا. ولا يكون الموضع إلا فيما يُبنى على الأصل من فروعه التي تتحدد بالزيادة عليه يمينا وشمالا.

الموضع في المستوى التركيبي:

لكل وحدة لغوية مواضع خاصة في التركيب، لا تنفك عنها بحال إلا في ضرورة الشعر، أو أن تكون من اللحن المردود. والموضع بكونه محلًّا تتموضع فيه الوحدات، أو موقعا للوحدة اللغوية في تسلسل الكلام، فبه تعرف أجناسها، وتجيء في سياقات خاصة أو محيط خاص يكون على ترتيب وهيئة معيّنين،[1] ولا يمكن لعنصر من جنس معين أن يحل في موضع عنصر من جنس آخر، وقد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحول حكمه ومجراه، فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إليه ذلك الموضع.

فالموضع شيء ومحتواه شيء آخر، ومعنى هذا أن موقع الوحدة اللغوية في الكلام غير موضعها، فقولنا: ضربت زيدًا، وزيدَا ضربتُ لم يغير موضع المفعول مع تغيير موقعه في الكلام، ومن الفرق بينهما أيضا ما نجده من إجراء الكلام على الموضع كثيرا في كلام

العرب، كالمنصوب على نزع الخافض، وهو أمثر ما يجري في الشعر، ومنه قول عقيبة الأسدي[2]:

معاوي إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ ... فلسنا بالجِبال ولا الحديدا

فنصب (الحديد) بحملها على العطف على موضع خبر ليس.

ومنه ما ذكره أبو حيان في توجيه قراءة (وَالصَّابِئُونَ) بِالرَّفْعِ بدل العطف على اسم إن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: 69] فقال «إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَهُوَ مَنَوِيٌّ بِهِ التَّأْخِيرُ، وَنَظِيرُهُ: إِنَّ زَيْدًا وعمرو قائم، أو إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ إِنَّ لِأَنَّهُ قَبْلَ دُخُولِ إِنَّ كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ».[3] أي أنهم يراعون مقامات مواضع الكلم بغض النظر عن موقعها في الكلام. ومن هذا الاعتبار ما نجده أيضا في باب حروف الجر الزائدة (نحويا) يقول سيبويه في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الرعد: 43] «إنّما هي: كفى اللهُ، ولكنَّك لَمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ، والموضُع موضعُ نصب وفى معنى النصب».[4] وإنما صدَرُوا عن هذا التحليل الدقيق لمراعاتهم التلازمَ بين الموضع وما يدخل فيه من عناصر إما بالبناء على غيرها، أي ببناء المعمول الأول على العامل (ع←م1)، أو بالوصل في المعمول الثاني والمخصصات، كما تقدم.

ويؤكد الرماني هذا التلازم الموضعي فيقول: «ولا يجوز أن يقع المنفصل موقع المتصل؛ لأن الأصل في ذلك إنما هو للمتصل بما فيه من الإيجاز، وتوفيه العامل حقه؛ إذ كان لما لم يعمل في لفظه؛ لزم **موقعه منه**، ولم يجز تقديمه، ولا الفرق بينه وبينه؛ لأن ذلك منعٌ للعامل من حقه، إذ من حق العامل أن يعمل في لفظ الاسم إذا أمكن ظهور عمله فيه، فإذا لم يمكن؛ لزم موقعه منه؛ حتى يصير ذلك بمنزلة عمله فيه، وهو إيجابه للزوم موقعه منه».[5]

العامل:

انطلق النحاة في المستوى الإفرادي من عمليات حملية، بحمل العناصر بعضها على بعض، كانت العملية نفسها في المستوى التركيبي (Niveau syntaxique)، فيبدؤون من أقل الكلام مما له فائدة (ما تحقق فيه إسناد تركيبي)، وهو ما تركب من عنصرين، نحو: "زيد منطلق"، فيحملون عليه غيره من التراكيب التي تكون فيها زيادات بالنسبة إلى الجملة البسيطة، فتظهر بذلك الكيفية التي تحوّل هذه النواة بالزوائد يمينا ويسارا إلى فروعها، وهي نظائرها المكافئة لها من التراكيب،[6] فتوصلوا إلى أن العناصر القبلية الداخلة عليه تغير اللفظ والمعنى، وتتحكم في الحكم الإعرابي، ويسمى هذا التغيير أثرا يجلبه عنصر داخل يسمى العامل.

وتقوم فكرة العامل عند سيبويه على التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب. وأنّه في حقيقته نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة، وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر

من حيث المعنى فإنّه يتشبث به لفظا، وعلى هذا يتبين أنَّ المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب والأثر الذي ينشأ عن هذه العلاقة.[7] وقد بنى النحاة هذا التصور المجرد وفق جدول يشبه المصفوفة اللفظية، وتمثيله كالتالي:

Ø	زيد	منطلق
إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت خالدا	زيدا	منطلقا
1	2	3

حيث يقع في العمود الأيمن (1) عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا (مثل: أعلمت خالدا)، وله تأثير على بقية التركيب، ولذلك سمي «عاملا». ثم لاحظ النحاة أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يتقدم على عامله فهو عند سيبويه معمول أول (م1)، ويكوّن مع عامله زوجا مرتبا (couple ordonné). أَما المعمول الثاني (م2) فقد يتقدم على كل العناصر إلا في حالة جمود العامل مثل (إن) ما لم يكن ظرفا. وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (وهو المشار إليه بـØ) وهو الذي يسمى الابتداء، وهو عدم التبعية التركيبية، وليس بداية الجملة كما قد يُتَصور.[8]

كما في هذا المثال:[9]

ع	م1 أو م2	م2 أو خ
1 الابتداء أو فعل وفاعل	المبتدأ أو المفعول	فعل وفاعل في موضع الخبر م2 أو واو الحال
2 ∅	عبدُ الله	قام ∅
∅	عبدُ الله	قام أخوه
3 ∅	عبدُ الله	هل قام ∅
4 رأيتُ	عبدَ الله	قام ∅

فموضع ع فارغ في 1 و2 و3 وهو الابتداء، والدليل على وجوده إمكانية تشغيله بـ(رأيت) في 4. ثم في داخل م2 موضعان: (قام) وموضع ضميره والدليل على وجوده إمكانية تشغيله باسم مظهر وهو هنا في م2 (أخوه). ودليل آخر على وجود موضع الضمير في داخل م2 هو أنه لم يسمع من العرب أنهم أعملوا فعلاً في كلمة تأتي قبل حرف الاستفهام إطلاقاً، فدل ذلك أن معمول (قام) هنا في 3 هو ضمير بعده، وإن لم يظهر في اللفظ. فكل ذلك يظهر واضحاً باللجوء إلى المثال التركيبي الذي بنيت عليه نظرية العمل العربية.[10]

ويمكن أن نجمل التركيب الإسنادي الاسمي والفعلي بدءا من النواة وما تحتمله من زيادات على الأصل بوضع كل وحدة بإزاء نظيرها المكافئ لها كما يلي:[11]

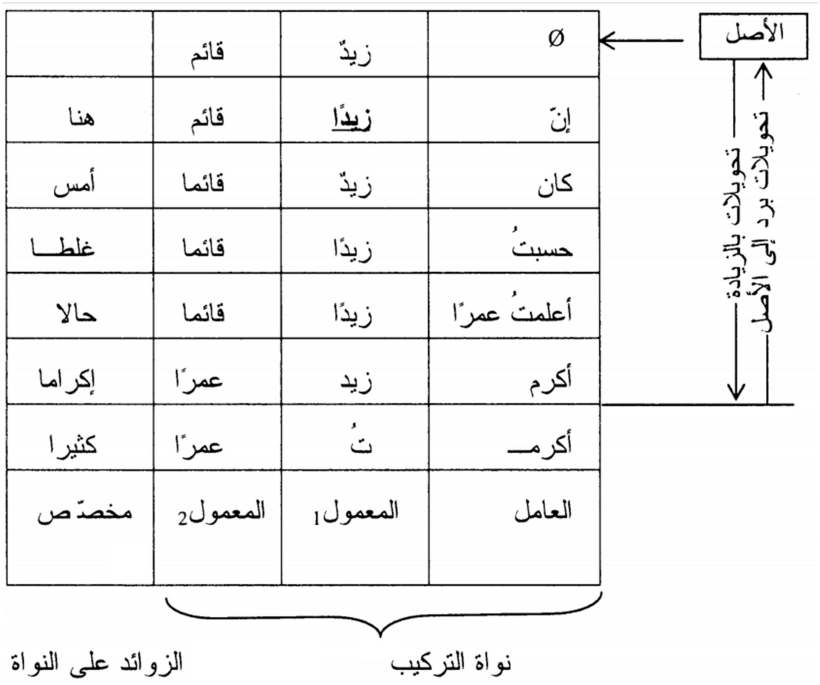

المثال في المستوى التركيبي:

يتحدد مفهوم المثال في النظرية الخليلية الحديثة بأنه: **مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها، وقد تخلو منها العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر زيادة.**[12] والمثال مفهوم منطقي رياضي يعم كل اللغة، ويوجد في جميع مستوياتها الدالة على معنى؛[13]

ولا يكون ناتجاً عن تركيبات الكلم؛ بل قد تكون عناصره أشياء أخرى. وهذه العناصر (الوحدات التركيبية) تنحصر في العامل، والمعمول الأول، والمعمول الثاني، والمخصص. فقسمة التركيب في هذا المستوى تخص هذه الأربعة لا غير. وقد تقدم معنا أن موضع

العناصر ([(ع←م1)± م2] ±خ) داخل التراكيب شيء وموضعها شيء آخر، وهذا هو المقصود بالمثال في هذا المستوى.

وتوضيح هذه الصيغة أن **المثال في مستوى التراكيب يتكون من موضع العامل** (ع= الابتداء، النواسخ، الفعل الناسخ وغير الناسخ)، **وموضع المعمول الأول** (م1=المبتدأ، والفاعل، وما في مقامهما)، وتجمع بينهما (ع–م1) **علاقة بناء، وموضع المعمول الثاني** (م2= الخبر، والمفعول به، وما في مقامهما)، وهذه الثلاثة هي النواة/ الأصل، **وتلحقها مواضع للمخصصات** (كالحال، والتمييز، والمفاعيل الأخرى).[14]

والمثال كمفهوم صوري تجريدي يدل في الإجراء على عملية طردية لعدد غير متناه من الصيغ والتراكيب قياسا على أصل جامع، وهو مقابل للإطلاق الأجنبي (generator Pattern) أو (Schéme générateur) إلا أنه كمفهوم لا وجود له في اللسانيات الغربية.[15]

خاتمة:

مما يمكن إجماله في نهاية هذا العرض ما يأتي:

- ينطبق التحليل العاملي على كل أنماط الجمل العربية.
- يراعي التحليل العاملي كل الأساليب العربية حذفا وزيادة باعتبار المواضع لا الرتبة النحوية.
- يعد مفهوم الموضع حاملا للعناصر اللغوية وإن كانت تراكيب إسنادية من بناء الجملة الأصل.

- بقى الوظيفة النحوية للعناصر اللغوية منوطة بالعمل النحوي المواضع داخل التراكيب.
- يستقل التحليل العاملي العربي عن غيره من التحاليل بمبدأ الشمولية لكل التغيرات الأسلوبية التي تعتري الكلام.
- تستمد النظرية النوية العربية أصالتها من انطلاقها من المستعمل فعلا دون المقيس.

قائمة المصادر والمراجع:

3. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، بعناية: صدقي محمد جميل العطار، وآخرين، دار الفكر، بيروت، 2000م.
4. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (جزآن)، عبد الرحمن الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2012م.
5. البنى لنحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016م.
6. الجملة في كتاب سيبويه، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج78، 1996م.
7. شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، منشورات جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1998م.
8. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط، دت.

9. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
10. المدارس اللسانية ومناهجها في البحث، التواتي بن التواتي، دار الوعي، الجزائر، ط2، 2012م.

الإحالات:

[1] البنى لنحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016م، ص62.

[2] العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط، دت، (259/6).

[3] البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، بعناية: صدقي محمد جميل العطار، وآخرين، دار الفكر، بيروت، 2000م، (288/4).

[4] كتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، (92/1).

[5] شرح كتاب سيبويه للرماني تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، منشورات جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1998م، ص570.

[6] الجملة في كتاب سيبويه، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج78، 1996م، ص105.

[7] المرجع نفسه، ص108.

[8] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2012م، (223/1).

[9] المرجع نفسه، (313/1).

[10] المرجع نفسه، (313/1)

[11] المرجع نفسه، (88/2).

[12] المرجع نفسه، (16/2).

[13] المقصود بالمعنى المعنى الإفرادي لا الوضعي؛ لأن للعناصر الداخلة على اللفظة دلالة غير الدلالة الإفرادية، كالتعريف والتنكير والتخصيص بالوصف في اللفظة الاسمية، وكالعلامات الإعرابية.

[14] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، (16/2).

[15] المرجع نفسه، (251/1).